الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٦ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٠٦)
Tue ,. 15 Feb 2005 .. 6/1/ 1426 - No (14706)

## بتكلفة تجاوزت ٤٠٠ مليار ريال

# رئيس الجمهورية يدشن عام ٢٠٠٥ بافتتاح ووضع حجر الاساس لمئات المشاريع التنموية

## تنفيذ عدد من الطرق الاستراتيجية ومشاريع الاتصالات والتعليم والصحة

شهدت المحافظات الجنوبية والشرقية كغيرها من المحافظات الشمالية والغربية تطورا تنمويا كبيرا في ظل الوحدة اليمنية المباركة بفضل المشاريع الخدمية والانتاجية التي اقامتها الدولة والقطاع الخاص وذلك في ظل التوجيهات الكريمة والاهتمام الكبير من فخامة الاخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمدن والارياف اليمنية على السواء.

وقد حولت الحكومة توجيهات فخامته الى مشاريع عملاقة للطرق والموانئ والمطارات والمدارس والمستشفيات، تم بناؤها في عدن و حضرموت والبيضاء والمهرة وصعدة.. كما عملت على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص المحلي والاجنبي وتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية والضمانات الكافية والتي تشجع رؤوس الاموال على الاستثمار في اليمن.

▹كتب/ علي البشيري

واستمرارا للنهج التنموي والاقتصادي دشن فخامة الاخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العام الجديد ٢٠٠٥ بافتتاح مئات المشاريع الخدمية والانتاجية والاستثمارية الخاصة بتكلفة تزيد عن ٤٠٠ مليار ريال وذلك في محافظات، البيضاء وعدن وأبين ولحج والضالع وحضرموت، الامر الذي يؤكد اهتمام فخامته بالمحافظات الجنوبية والشرقية والتي ظلت محرومة من مشاريع التنمية قبل الوحدة اليمنية وبالتالي فقد شهدت تنفيذ العديد من المشاريع وبخاصة المشاريع الخدمية كالطرق والاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي وذلك باعتبارها متطلبات اساسية بل وضرورية للمواطنين في مختلف المحافظات والمدن والقرى وعلى امتداد الجمهورية اليمنية من أقصى الشمال الى اقصى الجنوب بالإضافة الى أن اهمية توفر الخدمات الأساسية ضروري ايضا لتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية وتحفيز القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار في اليمن وفي مختلف القطاعات الاقتصادية . وقد بلغت تكلفة المشروعات المنفذة وقيد التنفيذ بمحافظة البيضاء ٥١ مليار ريال وفي محافظة عدن ٦٠ مليارا وأبين ١٥ مليار ريال والضالع ٢٤ مليار ريال وحضرموت ٢٠٧ مليارات ريال بالاضافة الى عدد من المشاريع الاستراتيجية وركز فخامة الاخ الرئيس خلال زياراته الميدانية لتلك المحافظات على افتتاح ووضع حجر الاساس ومتابعة الاعمال الجارية في مشاريع الطرق، وخصوصا الطرق الاستراتيجية التي تربط بين اكثر من مديرية ومحافظة ببعضها بل وتربط اليمن ببعض دول الجوار، ومن أبرز تلك الطرق الطريق الساحلي المكلا - عدن بطول ٤٢١ كيلومترا وبتكلفة ١٠,١ مليار ريال، وطريق عمران - باب المندب- المخا بطول ٢٢٨ كيلومترا بتكلفة ٦,٣ مليار ريال وطريق المكلا- دوعن بطولة ١٥٩ كيلومترا وبتكلفة ٦,٥ مليار ريال والطريق الاستراتيجي الذي يربط منطقة لبعوس مديرية يافع بالبيضاء بطول ٩٣ كيلو مترا وبتكلفة ٤,٨ مليار ريال وتنطلق اهتمامات الاخ الرئيس بالطرق لكونها تعد الشريان الرئيسي لإنعاش المحافظات والمديريات فكلما امتدت الطرق الى كل مدينة وقرية كلما ازدادت الهياكل الخدمية اتساعا وانتشارا وقربا من المواطن وازدهرت الحياة الاقتصادية حيث تسهل الطرق من عمليات تنقل البضائع بين المدن والقرى وتسهل ايضا عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويقها في جميع المدن والارياف على حد سواء وبالتالي فإن مشاريع الطرق تسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في البلد.

كما ابرزت الزيارة اهتمام فخامة الاخ الرئيس بالقطاع الزراعي وذلك باعتباره من القطاعات الاقتصادية الهامة حيث يسهم هذا القطاع في تحقيق الامن الغذائي وتشغيل نحو ٥٣٪ من القوى العاملة، وبالتالي فقد اولى فخامته هذا القطاع اهتماما خاصا حيث وجه بتنفيذ العديد من مشاريع السدود والحواجز المائية ومشاريع زراعية اخرى وذلك من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني.

وأولى الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال زيارته التعليم اهتماما كبيرا وذلك من خلال متابعته للمشروعات التعليمية المنجزة وقيد الانجاز.. وكذا من خلال حضوره احتفالات التخرج للجامعات اليمنية المختلفة أو من خلال لقائه برؤساء الجامعات اليمنية، الامر الذي يؤكد اهتمام فخامته بالتعليم كونه اساس النهوض التنموي.. وقد وجه في اكثر من زيارة بالاهتمام بالتعليم الفني والمهني نظرا لارتباطه باحتياجات سوق العمل. كما اكد خلال اجتماعه برؤساء جامعتي حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والاحقاف ونوابهم وعمداء الكليات والمدرسين على أهمية النهوض بالتعليم الجامعي وتفعيل دور الجامعات اليمنية من خلال ربط مدخلات التعليم بما يخدم اهداف التنمية ويلبي احتياجات المجتمع.

المجالس المحلية حظيت باهتمام الاخ الرئيس حيث تابع سير ادائها في جميع المحافظات التي زارها وتلمس هموم السلطات المحلية واستمع الى حجم الانجاز المتحقق خلال الفترة الماضية مشيدا بالنتائج التي حققتها تجربة المجالس المحلية والنتائج التي أثمرت عنها على صعيد التسريع بوتائر التنمية في الوحدات الادارية وفي اطار التكامل بين الجهدين الرسمي والشعبي.

كما اكد فخامته أن السلطة المحلية هي السلطة الحقيقية التي تقع عليها مسؤولية كبيرة في تنمية تحصيل الموارد المحلية التي تعزز من قدرتها في تنفيذ المشاريع التي يحتاجها المواطنون في مختلف مديريات المحافظة الى جانب الموارد المركزية التي يتم توفيرها، مشيرا الى ضرورة عقد اجتماعات دورية منظمة للمجالس المحلية والمكاتب التنفيذية من اجل مناقشة كافة القضايا ومعالجتها أولا بأول وبما يلبي احتياجات المواطنين ويخدم اهداف التنمية.

ويعكس اهتمام فخامة الاخ الرئيس بالمجالس المحلية باعتبارها الاداة الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية إذ يمكن من خلالها تعبئة الموارد وتخصيص الاستثمارات وبما ينعكس ايجابا على التنمية المحلية بحيث تكون المجالس المحلية قادرة على حسن كفاءة استغلال المتاح منها ونمية الطاقات والموارد الكامنة او المحتملة بحيث تستطيع ان تحقق الاستغلال الامثل والاكفأ لطاقات وثروات مجتمعها.

واذا كان القطاع الخاص يعد محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعد القائد والمحرك لعجلة النشاط الاقتصادي ويعول عليه القيام بدور فاعل في مجالس الاستثمار والتشغيل فقد اولى فخامة الرئيس هذا القطاع الاهتمام والرعاية حيث قام بافتتاح ووضع حجر الاساس للعديد من المشروعات منها وضع حجر الاساس لثمانية فروع لمحطة الغاز التابعة للقطاع الخاص بالبيضاء بطاقة انتاجية ٤٨ الف اسطوانة يوميا وبكلفة ٨٠٠ مليون ريال كما افتتح مشروع شركة الصلاحي للدواجن..

وفي محافظة عدن افتتح فخامته مشروع محطة عدن ريبسوت لتعبئة الاسمنت التابعة لشركة المكلا وهي من الاستثمارات اليمنية العمانية المشتركة وكذا تدشين العمل في مشروع مرسى خليج عدن التابع لمجموعة هائل سعيد انعم وشركاه والذي تبلغ تكلفته حوالي ٧ مليارات ريال.

كما اطلع وتفقد الاخ الرئيس خلال زيارته لمحافظة حضرموت العديد من المشاريع الاستثمارية والسياحية التي ينفذها القطاع الخاص في المحافظة من أهمها المشاريع السكنية الجديدة في مدينة المكلا والتي شهدت نهضة عمرانية كبيرة خلال الاعوام الاخيرة كما زار موقع المشروع السكني السياحي درة المكلا والذي يعد من المشاريع السكنية الاستثمارية التي ينفذها القطاع الخاص والتابع للمجموعة اليمنية للتنمية والذي يشتمل على تنفيذ عشرة آلاف وحدة سكنية سيتم تنفيذها على ثلاث مراحل وبتكلفة اجمالية تصل إلى ٦٠ مليار ريال.

إن تفقد فخامة الاخ الرئيس لمشاريع القطاع الخاص وافتتاحه ووضع حجر الاساس لها يؤكد اهتمامه ورعايته الكريمة لتلك المشروعات وتشجيعه لرؤوس الاموال على الاستثمار في اليمن وذلك في ظل الرعاية والمزايا والاعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني للرأسمال المحلي والاجنبي على السواء.. ويعكس هذه الاهتمام أيضا رؤية فخامته الثاقبة في تنشيط الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحريك عجلة النمو الاقتصادي والاسهام الفاعل في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

ولم يقتصر اهتمام فخامته بالجانب التنموي والخدمي فقط بل إن الاقتصاد يتصدر اجندة الاخ الرئيس حيث تمكنت اليمن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الاختلالات المالية والنقدية التي واجهتها اليمن في النصف الاول من التسيعنيات وذلك بفضل توجيهات فخامته المتضمنة تنفيذ اصلاحات اقتصادية ومالية وادارية شاملة.

وقد نجحت الحكومة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بفضل الاجراءات التي نفذتها في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي حيث تم السيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة عند ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وخفض معدل التضخم الى ارقام احادية وتحقيق فوائض في الموازين الكلية الخارجية خلال الاعوام الاخيرة.

كما سعت الحكومة خلال السنوات الاخيرة الى تنويع الموارد الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط وذلك من خلال تنمية القطاعات الانتاجية الواعدة كقطاعات الاسماك والزراعة والصناعة التحويلية والسياحة كما تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية وذلك عبر تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية ويساوي قانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ بين المستثمر المحلي والاجنبي ويمنح الاخير حق امتلاك المشروع بنسبة ١٠٠٪ وحق تملك الاراضي والعقارات.

وتوجد في اليمن فرص استثمارية عديدة سواء في مجال الصناعة التحويلية او الاسماك أو السياحة والخدمات العامة.. حيث تملك اليمن مخزونا سمكيا يصل الى ٨٥٠ الف طن يستغل حاليا نحو ربع هذا المخزون فقط وبالتالي فإن هناك فرصا عديدة في مجال الاصطياد والتسويق والتصدير وصناعة وتعليب الاسماك.

وفي المجال السياحي فإن الامكانات والمنتوجات السياحية المتنوعة تتيح الكثير من فرص الاستثمار في هذا القطاع، كما انها تعد عامل جذب للسياح الاجانب بالاضافة الى فرص الاستثمار في القطاعات النفطية والمعدنية.